

الأمير عبد الله يوجه الجهات الرسمية باعتماد المنتجات المحلية في المشاريع الحكومية

الرياض: عمر الزبيدي

وجه الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني بضرورة الالتزام بالتوجيه السامي الخاص باعتماد المنتج المحلي عند تنفيذ المشاريع الحكومية، وشدد في رسالة وجه بها إلى الجهات الرسمية ومجلس الغرف السعودية على أهمية تفضيل المؤسسات الحكومية للمنتجات الوطنية في المشاريع الحكومية متى ما كانت محققة لمتطلبات المواصفات والمنافسة السعيرية.

وجاء توجيه ولي العهد الأمير عبد الله بعد أن رفع مركز تنمية الصادرات السعودية بمجلس الغرف السعودية خطابا إليه يبين فيه عدم التزام بعض الأجهزة الحكومية بهذه الأوامر عند تنفيذ مشاريعها مما يؤدي إلى خسائر كبيرة للصناعة المحلية والاقتصاد الوطني.

وقال الدكتور فهد السلطان الأمين العام لمجلس الغرف التجارية السعودية أن تأكيد الأمير عبد الله جاء بناء على عرض مجلس الغرف للظروف الحالية مع تجاهل بعض الجهات الحكومية عند تأمين احتياجاتها للمنتجات المحلية، موضحا أهمية هذا الأمر في هذا الوقت قائلا: «تزداد الأهمية الآن ولم نر أهميته الوقتية لما رفعنا به ولما وافق ولي العهد على رفعنا وخصوصية الوضع الحالي وأهمية وضع أولوية في التركيز على المنتج السعودي وان توجيه الأمير عبد الله يصب في نفس الاتجاه بالاهتمام وتعزيز وتنمية المنتجات المحلية ذات الجودة المناسبة مما يساهم في دعم الاقتصاد الوطني».

ويرعى الأمير عبد الله يوم الأربعاء 19 مارس (أذار) الجاري حفل افتتاح المعهد العالي السعودي - الياباني للسيارات في جدة والذي بلغت تكلفته الاجمالية 100 مليون ريال وقد بدأ تشغيله الفعلي اعتبارا من سبتمبر. وذكر بيان صادر عن المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني المشرفة على المعهد وبالتعاون مع الجهات المشتركة في تأسيس المعهد وتشغيله وهي اتحاد مصنعي السيارات اليابانية «جاما» وموزعي السيارات اليابانية في السعودية «جاديك» والحكومة اليابانية ممثلة بالوكالة اليابانية للتعاون الدولي «جايجا» تستهدف تشغيل غير ربحي بطاقة استيعابية 400 طالب.

وجاء هذا الانجاز بعد تبرع الحكومة السعودية بارض المشروع البالغ مساحتها 72500 متر مربع كتبرع من ولي العهد كما قامت الحكومة اليابانية بتقديم المعدات والاجهزة الخاصة بالتدريب بما فيها السيارات والخبراء الذين سيشرّفون على تنفيذ المناهج الفنية التي اعدت في اليابان كما، استقبلت الحكومة اليابانية المدربين السعوديين الذين تلقوا التدريب الفني في اليابان ليصبحوا مدربين بالمعهد.

وساهم موزعو السيارات اليابانية في السعودية بنسبة 50 في المائة من تكاليف الانشاء اضافة الى تكاليف التأثيث وميزانية ما قبل التشغيل وسيتحملون تكاليف التشغيل السنوية بعد افتتاح المعهد، في حين ان مصنعي السيارات اليابانية ساهموا من جانبهم بنسبة 50 في المائة من تكاليف الانشاء.

